دور الانفتاح التجاري في تحقيق التنمية ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

الأستاذ:عبد الله ياسين
أستاذ مساعد ب المركز الجامعي تندوف
الأميل : abdallahyassine62@yahoo.fr
الأستاذ: بلحاج فراجي.
أستاذ محاضر أ جامعة بشار
الأميل:lhadj@yahoo.fr

Abstract:

It has become entrenched beliefs that competitive major way to develop the capacity of developed economies and developing co-existence under an international environment characterized by globalization, while the competitive assessment of the performance of companies or countries and comparing the conditions of competition available in these markets. As for Algeria has pursued with varying degrees and gradually the market economy, and adopted for the purpose of privatization policies, trade liberalization, stimulate direct investment and rehabilitation institutions in order to improve their competitiveness.
We will try through this research to address the competitive position of the Algerian economy through role of trade openness and competitiveness of the Algerian economy and indicators as well as providing the most important proposals to improve the competitiveness of the national economy in order to ensure its competitiveness on the level of international markets.

Key words: trade openness, foreign trade policy, competitiveness, development, the Algerian economy.

مقـدمة:

إن تغير النظام الاقتصادي العالمي و التوجه نحو تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي أدى إلى ظهور جدل كبير بين الباحثين والاقتصاديين، حيث أن بعضهم يرى أن هذا النظام يستفيد منه الدول المتقدمة على حساب الدول النامية و منهم من يرى أن المستفيد منه هو الدول النامية و المتقدمة على حد سواء .

و من ناحية أخرى قد يكون اللجوء إلى تطبيق سياسة الانفتاح التجاري إحدى الفرص لرفع قدرة تنافسية الاقتصاد قبل الدخول في عالم المنافسة ، حيث تفرض العولمة الاقتصادية و ظهور منظمة التجارة العالمية إعادة النظر في أساليب إدارة الاقتصاديات الدول النامية ، كما تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية و المهدد اقتصادها داخليا و خارجيا بفعل مخاطر العولمة ، فلم يعد الانفتاح التجاري يطرح كخيار و بديل بالنسبة للاقتصاد الجزائري ، بل كمعطى واقعي يفرض علينا إتباع إستراتيجية تمكن الاقتصاد من التحكم و الاستفادة من ايجابيات سياسة الانفتاح التجاري و تفادي سلبياته.

و بحكم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في تحقيق نمو اقتصادي على جزء كبير من مدا خيل الصادرات النفطية وفي هذا السياق تتمحور إشكالية بحتنا و التي تتمثل في:

ماهو دور الانفتاح التجاري في تحقيق التنمية و ما مدى نجاعته في تحسين الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري؟

حيث أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الجزائري و إبراز الإطار المفاهيمي للتنافسية؛و يتم معرفة نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري، وكذا تتبع ترتيب الجزائر في المؤشرات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في إيجاد العلاقة التي تربط مابين سياسة الانفتاح التجاري و علاقتها بالتنمية الاقتصادية و ما مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على التنافسية الدولية

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى تحليل و تقدير التجارة الخارجية من خلال دراسة مؤشر تنافسية الجزائر و أثره على مستوى التنمية ، و هدا بتبيان أثر قطاع المحروقات المكون الأساسي للصادرات الجزائرية

منهجية الدراسة: بناءا على الإشكالية والتي صغناها فإننا سنعتمد المنهج الاستنباطي من خلال وصف و تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي و علاقتها بالتجارة الخارجية عموما و بصفة خاصة مع الصادرات و التنافسية الدولية ، كما سنعتمد المنهج التحليلي في تحليل معطيات و مؤشرات التنافسية للاقتصاد الجزائري .

محاور الدراسة: بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه على النحو التالي:

- **المطلب الأول**: مفاهيم حول سياسة الانفتاح الاقتصادي و سياسة التجارة الخارجية.
- **المطلب الثاني**: الانفتاح التجاري و التنمية الاقتصادية
- **المطلب الثالث**: دور الانفتاح التجاري و القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: مفاهيم حول سياسة الانفتاح الاقتصادي و سياسة التجارة الخارجية.

أولا: التعريف بسياسة الانفتاح الاقتصادي:

ارتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي كاتجاه سياسي أكثر منه اقتصادي في السنوات التي برز فيها بما يسمى بالعولمة الاقتصادية التي كانت إحدى إفرازاتها ،و هو تبني الحكومة أو الدولة سياسة معينة من أجل إنعاش اقتصادها ، ويقصد بها:

- سياسة الانفتاح الاقتصادي هي السياسة المنتجة و المطبقة من قبل الدولة المتمثلة في الانفتاح على العالم الخارجي في علاقتها الاقتصادية للسير بالتنمية بأسرع معدل ممكن ، حيث تتماشى هذه السياسة مع منطق العصر الذي يتميز بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية و قيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم و الأسواق المشتركة.
- سياسة الانفتاح الاقتصادي هي أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين هذا الاقتصاد .الراغب في الانفتاح و الاقتصاد العالمي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار خطة وطنية شاملة طويلة المدى[1]

وفي الأخير يمكن القول أن سياسة الانفتاح الاقتصادي كانت و مازالت محل جدل بين الاقتصاديين و السياسيين و الاجتماعيين حول إيجاد تعريف محدد لها ،إلا أهم اتفقوا على أن سياسة الانفتاح الاقتصادي نموذج عام مطبق في جميع دول العالم اليوم سواء كانت متقدمة ،و متخلفة رأسمالية أو اشتراكية ولكنها مطبقة بدرجات متفاوتة في دول العالم كل حسب طبيعة نظامه الاقتصادي و حسب طبيعة الاقتصاد الوطني.

ثانيا: تعريف سياسة التجارة الخارجية: تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

- اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.
- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.[2]

[1] محمد علي سلامة- الانفتاح الاقتصادي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية على الاسرة، دار الوفاء، الاسكندرية ، 2002

[2] . زينب حسين عوض الله. العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية. بيروت. دون سنة الطبع. ص: 200[1]

- اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[1]

- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.[2]

ثالثا: أهداف السياسة الخارجية: تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

1 الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

2 الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة، و إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة.[3]

3 الأهداف الإستراتيجية: تتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية.

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

رابعا: أنواع سياسة التجارة الخارجية

1- سياسة حماية التجارة الخارجية: تتم دراسة سياسة حماية التجارة الخارجية في:

1.1.تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية: تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

2.1. الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية: يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات و انخفاض حجمها و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.

- تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة.

---

[1] أحمد عبد الخالق. الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية. دون دار النشر 1999، ص:129

[2] . السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية. دار النهضة العربية، القاهرة. الطبعة الثالثة. 1999 ص:219

[3] . أسامة محمد القولي و مجدي محمود شهاب. مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر 1997. ص: 168

- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة و التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم.

3.1. أدوات لسياسة حماية التجارة الخارجية: تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:

- **الرسوم الجمركية:** وهي:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات"[1] و تنقسم إلى:
  - الرسوم النوعية: و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية
  - الرسوم القيمية: و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية.
  - الرسوم المركبة: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية.
- **نظام الإعانات:** يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.
- **نظام الإغراق:** يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية.
- **.الأدوات الكمية:** تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر) .[2]
  - **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).
  - **الحظر (المنع):** يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية".
  - **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

2- سياسة حرية التجارة الخارجية: تتم دراسة حرية التجارة الخارجية في:

2-1. تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية: تعرق سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى.[3] و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

3. أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع و الخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق و الحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

1.3. التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

- **منطقة التجارة الحرة:** و هو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية و ما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

---

[1] . محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية 2001 ص:208

[2] . محمد عبد العزيز عجيمية. الاقتصاد الدولي. دون دار نشر 2000. ص:119.

[3] . رعد حسن الصرن. مرجع سابق ص: 286

- **الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد و تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقات التجارية.[1]
- **الاتحادات الاقتصادية:**هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشروعات و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.
- **تحديد التعامل في الصرف الأجنبي:** أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي.

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية.

لقد زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، و لاقت هذه الفكرة إقبالا كبيرا على مفكري الاقتصاد و من الدول الكبرى ، حيث يؤكد الداعون إلى تحرير الاقتصاد من خلال التحرير التجاري و التحرير المالي على وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح الاقتصادي أو التحرير الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

أولا: تعريف التنمية: تعدّدت تعاريف التنمية، حيث عرفت" [2]على أنها "تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"؛ وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم؛ غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، و بوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.[3]

ثانيا: استراتيجيات التنمية .

1- إستراتيجية النمو المتوازن : تستند هذه الاستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، و روستين-رودان) بعين الاعتبار ما يلي:

- ✓ **دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:**تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظراً لكونها تستلزم حجماً كبيراً كحد أدنى، مما يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، نظراً لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ نظراً لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقًا معتبراً لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.
- ✓ **الطبيعة المكملة للطلب:** حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ فيجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

---

[1] . عادل أحمد حشيش. أساسيات الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.2002 ، ص: 287

[2] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص 97.

[3] Bernard Bret , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection Histege , 2002, p7

2- إستراتيجية النمو غير المتوازن : تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى؛ ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد هريشمان [(*)]، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير؛ وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

المطلب الثالث: دور الانفتاح التجاري و القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

أولا: تعريف تنافسية المؤسسة: للتنافسية تعاريف مختلفة باختلاف وجهات نظر كتابها وقد اخترت و ركزت على التعاريف التالية :

- ✓ **التعريف المستند إلى عوامل التنافسية:** يركز معظم مدراء المؤسسات على ثلاث عوامل في تعريفهم للتنافسية هي : السعر، الجودة، التكلفة، وبناءا على ذلك فان التنافسية يمكن تعريفها على أنها: تقديم منتج ذو جودة عالية وسعر مقبول من قبل الزبائن.[1]
- ✓ **التعريف المرتكز على السوق:** يفيد هذا التعريف بأن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها، وذلك استنادا إلى تقويم حصة السوق النسبية.
- ✓ **تعريف التنافسية كفكرة:** حسب LANDON فهي فكرة عويصة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، في حين يراها آخرون أنها مفهوم ضيق يرتكز على تنافسية السعر[2]

ثانيا- تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية:

2-1- تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري:

سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011 و المبينة في الجدول رقم 01 كمايلي:

(*) ألبرت هريشمان(1915-): ولد بألمانيا، دَرَسَ في كل من باريس ولندن، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شَغِلَ عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته" The stratégie of Economic Developement (1958) الذي ترجم إلى 10 لغات.

[1] عمار بوشناف، **الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية (مصادرها، تنميتها، تطويرها)**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، 2002، ص11.

[2] عيسى بن شوري، **التنافسية وأساليب قياسها**، بحث سنة أولى ماجستير، تخصص تسويق، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ص04.

جدول رقم 01: تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 2000- 2011

البيان / السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
2000	4123.51	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7561.98	5.1	1.4	1095.8	16.94	17.19	73.35	59.16
2006	8514.83	2.0	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9408.3	3.0	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37	114.97
2008	11042.8	2.4	4.9	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09
2009	10034.3	2.4	5.7	570.3-	3.86	5.41	72.63	155.11
2010	12049.5	3.4	3.9	74.0-	15.33	5.45	74.39	170.46
2011	14384.8	2.4	4.5	28.0-	20.06	4.40	76,05	188.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2011: www.bank-of-algeria.dz

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2011 كما هو موجود في الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

أ- مؤشرات التوازن الداخلي: بصفة عامة هناك متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي سوف نتناول أهمها كالتالي:

- **الناتج الداخلي الخام** للجزائر تميز بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2011 حوالي 14384.8 مليار دج، و هو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط و في نفس الاتجاه، و هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

- **معدلات التضخم** عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4%، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز

الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل5.7% سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5 %.

- **الميزانية العامة للدولة** رصيدها كان موجبا على طول الفترة محل الدراسة، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزا قدر بـ570.3 مليار دج والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

ب- مؤشرات التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير فيما يلي:

- **ميزان المدفوعات** حقق فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة، واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15.33 مليار دولار و 20.06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي و التحكم في المديونية الخارجية؛

2-2- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي:

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية و الجدول رقم 02 يوضح ذلك كما يلي[1]:

جدول رقم 02: ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2011		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		فرق الأداء
	المرتبة (1-142)	النقاط (1-7)	المرتبة (1-144)	النقاط (1-7)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	**87**	**4.0**	**110**	**3.7**	**23**
المتطلبات الأساسية	**75**	**4.4**	**89**	**4.2**	**14**
1- مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	7
2- مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	4
3- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	11

[1] علال بن ثابت، **"متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول:"آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006،ص :12-13.

معززات الكفاءة	122	3.4	136	3.1	14
1- مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	7
2- مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	7
3- مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports: 2011-2012, pp: 94-95 and 2012-2013, pp: 88-89

وبحسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى:

أ- ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية: نلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعا قدر بـ 14 مرتبة عن سنة 2011-2012، و السبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة 2012- 2013، والتي نبرزها فيما يلي:

- ✓ **مؤشر البنية التحتية:** احتلت الجزائر المرتبة 100 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ07 مراكز، و يعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التراجع المسجل في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 131 في حين كانت 122 سنة 2011-2012،
- ✓ **مؤشر الاقتصاد الكلي:** من الملاحظ أن هناك تراجع طفيفا في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة 19 خلال 2011-2012 إلى المرتبة 23 سنة 2012-2013 ليسجل تراجع قدر بـ04 مراتب، والسبب يعود إلى التراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.
- ✓ **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** فيما يخص مؤشر الصحة و التعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد احتلت الجزائر المرتبة 93 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ11 مرتبة، والسبب يعود إلى التراجع المسجل في بقية المؤشرات الفرعية كالتراجع المسجل في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي في مؤشر جودة التعليم الأساسي والذي قدر بـ 16 مرتبة ليحقق المرتبة 129 سنة 2012-2013.

ب- ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة: لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 14 مركزا حيث كانت ضمن المرتبة 122 خلال العام 2011-2012 لتتراجع إلى الرتبة 136 خلال العام 2012-2013، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعا كما يلي:

- ✓ **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 108 مقارنة بالمرتبة 101 في عام 2011-2012 متراجعة بـ07 مراتب، حيث يعزى ذلك إلى التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 131، و كذلك التراجع المسجل في مؤشر جودة إدارة المدارس حيث تراجعت بمقدار 30 مرتبة لتسجل المرتبة 131 ضمن الدول المشاركة في التقرير.
- ✓ **مؤشر كفاءة سوق العمل:** هناك تراجع للجزائر حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا قدر بـ 07 مراتب عن السنة 2011-2012 و حلت بدلك في المرتبة 144، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الأجور و الإنتاجية حيث تراجع ترتيب الجزائر بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 144 مقارنة بالمرتبة 136 في العام 2011-2012.

✓ **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر المرتبة 142 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير متراجعة بذلك بـ 05 مراتب عن ترتيب العام 2011-2012، وذلك بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر التمويل في سوق الأسهم 143 متراجعة بـ 04 مراتب ومؤشر سهولة الحصول على القروض بـ 33 مرتبة ليحل في المرتبة 128 و التراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري بـ 28 مرتبة ليحل في المرتبة 138 خلال 2012-2013. و بالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.

الخاتمة:

يمكن القول إن ازدياد الاهتمام الدولي بسياسة الانفتاح الاقتصادي ينبثق من الأهداف الحقيقية و المزيا التي توفرها و تحققها هذه السياسة في ظل الصراعات الاقتصادية المتوالدة ، و في ظل اشتداد المنافسة الدولية أدركت أغلبية الدول المنفتحة على الخارج مكاسب الانفتاح الاقتصادي من ضرورة أخد نصيبها الأكبر من شبكة الإنتاج العالمي و التدفقات المختلفة ، مما يتناسب مع مواردها ، وأدركت أيضا أنه كلما زادت درجة انفتاحها و تكاملها مع الاقتصاد الدولي سوف تكون له انعكاسات ايجابية.

كما يمكننا حصر أهم نتائج هذه الورقة البحثية في العناصر التالية:

- رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، و رغم تحسن بعض المؤشرات الكلية و رغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوربية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أين تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، وكذلك في مجموعة المتطلبات الرئيسة، الأمر الذي يوضح سعي الجزائر وتركيزها على عناصر هذه المؤشرات من أجل تخطي هذه المرحلة واللحاق بركب الدول في مجموعة الكفاءة والذي ترتب فيه الجزائر في رتب متأخرة جدا،
- إن الدرجة العالية من الانفتاح التجاري تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة من خلال النتائج· الايجابية لهذه السياسة على بعض مؤش ا رت التنافسية الدولية ، باعتبار أن النمو الاقتصادي يزداد بعوامل من خارج الاقتصاد بنسب أكبر من العوامل الداخلية ،مما يؤدي إلى التأثير الايجابي على رفع أداء الدول واحتلالها مواقع مهمة في الأسواق الدولية ،
- تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري.
- ان تنفيذ سياسات الانفتاح لا يمكن في حد ذاتها أن تكون كافيا لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، فهناك عوامل أخرى مطلوبة ، مثل تحسين أشكال الحكم وتعزيز حقوق الملكية لصغار المنتجين ، والذين يعتبرون الضحية الرئيسية، هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى الحد من تأثير الهياكل لحكومية أو احتكار القلة في قطاع التصدير.

قائمة الهوامش و المراجع:

- علي سلامة- الانفتاح الاقتصادي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية على الاسرة، دار الوفاء، الاسكندرية ، 2002
- . زينب حسين عوض الله. العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية. بيروت. دون سنة الطبع. ص: 200[1]
- أحمد عبد الخالق. الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية. دون دار النشر 1999، ص:129
- . السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية. دار النهضة العربية، القاهرة. الطبعة الثالثة. 1999 ص:219
- . أسامة محمد القولي و مجدي محمود شهاب. مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر 1997. ص: 168
- . محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية 2001 ص:208

- . محمد عبد العزيز عجيمية. الاقتصاد الدولي. دون دار نشر 2000. ص:119.
- . رعد حسن الصرن. مرجع سابق ص: 286
- . عادل أحمد حشيش. أساسيات الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.2002 ، ص: 287
- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص 97.
- Bernard Bret , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection Histege , 2002, p7 [1]
- عمار بوشناف، **الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية (مصادرها، تنميتها، تطويرها)**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، 2002، ص11.
- عيسى بن شوري، **التنافسية وأساليب قياسها**، بحث سنة أولى ماجستير، تخصص تسويق، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ص04.
- علال بن ثابت، "**متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول:"آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006،ص :12-13